

سعر برميل النفط الكويتي ينخفض 1.33 دولاراً

«برنت» القياسي بزيادة ثلاثة سنتات لتبلغ 43.34 دولار للبرميل، في حين صعدت العقود الآجلة لخام «نايمكس» 27 سنتاً ليتحدد سعر تسويته عند 41.34 دولار للبرميل.

مسجلاً 43.42 دولار في تداولات يوم أمس الاول، مقابل 44.75 دولار في التداولات السابقة.

وفي الأسواق العالمية جرت تسوية العقود الآجلة لخام

تراجع سعر برميل النفط الكويتي ينخفض 1.33 دولار خلال التعاملات الاخيرة، وأفادت مؤسسة البترول

الكويتية، أن سعر برميل النفط الكويتي تراجع 1.33 دولار

مشروع النفط الثقيل.. قيمة مضافة للاقتصاد الكويتي وتنويع منتجاته البترولية

◆ **المشروع يطور أبواب أسواق جديدة ويساهم في خلق فرص وظيفية عديدة للشباب**

◆ **يزيد من الإنتاج النفطي ويسهم في تقديم منتجات نوعية للأسواق العالمية مع تحقيق عوائد اقتصادية**

القدرات التخزينية

وقال سلطان إن المشروع شمل أيضا بناء قدرة تخزينية في الموقع لتخزين 300 ألف برميل من النفط الثقيل وقدرة تخزينية أخرى في مواقع حظايش التصدير بسعة استيعابية تعادل 1.200 مليون برميل من النفط الثقيل كما تضمن بناء 360 كيلومترا من الأنابيب المخصصة لنقل النفط المنتج إلى منطقة التصدير وكذلك نقل المياه والوقود المطلوبين للعمليات التشغيلية إلى المنشأة.

ولفت الى انه تم البدء في تشغيل المشروع في النصف الثاني من عام 2019 وذلك مباشرة بعد استكمال بناء منشأة الإنتاج المركزية مستطردا أنه تم في 15 يناير الماضي البدء في ضخ البخار في مجموعة من الآبار وبشكل تدريجي ضمن خطة معدة مسبقا إلى أن بدأ إنتاج النفط وإرساله إلى منشأة الإنتاج المركزية في 24 فبراير الماضي. وأوضح أنه ومنذ ذلك الحين وإنتاج النفط الثقيل في تصاعد تدريجي مستمر حيث بحلول نهاية شهر مايو الماضي كان معدل الإنتاج في هذا المشروع هو 38 ألف برميل من النفط الثقيلوميا متوقعا أن يصل إلى الذروة بإنتاج 60 ألف برميل من النفط الثقيلوميا بحلول شهر سبتمبر المقبل.

وذكر «هذا الإنتاج يضاف إلى النفط الثقيل الذي يتم إنتاجه حاليا من حقل أم نثقا في شمال الكويت والمستمر منذ عام 2016 والذي يبلغ 15 ألف برميل من النفط الثقيلوميا وبذلك سيكون إنتاج الكويت من النفط الثقيل بحلول شهر سبتمبر هو 75 ألف برميلوميا».

وفمن الجهود الدؤوبة التي بذلتها شركة نفط الكويت وقطاع التسويق في مؤسسة البترول الكويتية معا في تطوير خطة تسويقية ناجحة لتسويق منتج النفط الثقيل في السوق العالمي رغم ما يعانيه السوق العالمي من تقلبات في العرض والطلب نتيجة فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19).



عام 2007 لتقييم أفضل الطرق العلمية لتطوير وإنتاج هذا النوع من النفط وقد شمل ذلك اختبار عدد من التقنيات كالإنتاج الأولي وحقق البخار.

وأشار إلى أنه وبناء على نتائج تلك الاختبارات تقرر تطوير النفط الثقيل في حقل جنوب الرقعة في مرحلته الأولى باتباع تقنية حقن البخار متعدد الدورات تتبعها تقنية حقن البخار المتواصل حيث أثبتت النتائج أن هذه الطريقة هي الأمثل لتعادل 60 ألف برميل من النفط الثقيلوميا و12 مليون قدم مربعة من الغاز المصاحب و170 ألف برميل من المياه.

في حين استكمال مشروع مصفاة الزور»، وأكد أن تطوير النفط الثقيل في حقل جنوب الرقعة لم يكن بالأمر الهين بل شكل تحديا كبيرا لشركة نفط الكويت كون هذا المكان النفطي وهو (ممكن فارس السفلي) الواقع في حقل جنوب الرقعة يمثل أحد أكثر الأماكن الرسوبية تعقيدا رغم ضخالة عمقه. وأضاف أنه رغم احتواء ممكن فارس السفلي على نسبة مرتفعة نسبيا من الكبريت إلا أن كثافته العالية وارتفاع لزوجته يصعبان عملية استخراجه من باطن الأرض لهذا لزم على (نفط الكويت) عمل المزيد من الاختبارات التجريبية منذ

تجريبين للإنتاج في عامي 1982 و1984 وقد كانت النتائج وأعدة في حينه لولا توقف العمليات التطويرية نتيجة الغزو العراقي في سنة 1990. وأضاف أنه في عام 2006 أعادت شركة نفط الكويت إحياء هذا المشروع مجددا ليكون من ركائز خطتها الاستراتيجية طويلة المدى أصلا في استغلال العائد من الاحتياطيات الضخمة من النفط الثقيل المكتشف في تحقيق أهدافها الاستراتيجية.



عماد سلطان

تجريبين للإنتاج في عامي 1982 و1984 وقد كانت النتائج وأعدة في حينه لولا توقف العمليات التطويرية نتيجة الغزو العراقي في سنة 1990.

وأضاف أنه في عام 2006 أعادت شركة نفط الكويت إحياء هذا المشروع مجددا ليكون من ركائز خطتها الاستراتيجية طويلة المدى أصلا في استغلال العائد من الاحتياطيات الضخمة من النفط الثقيل المكتشف في تحقيق

أهدافها الاستراتيجية.

استراتيجية الإنتاج

وذكر أن استراتيجية الشركة حددت إنتاج 60 ألف برميل من النفط الثقيلوميا من حقل جنوب الرقعة كمرحلة أولى على أن تتم معالجة هذا الخام في مصفاة الزور الجديدة للإسهام في إنتاج الوقود البيئي المنخفض الكبريت وتزويده لمحطات توليد الكهرباء في الكويت.

وقال «سيتم تصدير النفط الثقيل للسوق العالمي كعلامة تجارية جديدة للكويت تسهم في تنويع منتجاتها من النفط الخام

بعد مشروع النفط الثقيل الذي تنفذه شركة نفط الكويت في منطقة الرقعة شمالي البلاد إضافة مهمة للاقتصاد الوطني الكويتي وجزءا أساسيا من استراتيجية مؤسسة البترول الكويتية 2040.

ومن شأن هذا المشروع الاستراتيجي الذي يعد أضخم مشروع نفطي لدى الشركة زيادة إنتاج النفط بشكل عام في البلاد وتقديم منتجات نوعية للأسواق العالمية مع تحقيق عوائد اقتصادية كبيرة للكويت.

ويتيح المشروع للنفط الكويتي الدخول إلى أسواق جديدة ويساهم في خلق فرص وظيفية عديدة للشباب الكويتي على الرغم ما يشكله النفط الثقيل من تحدي لكل الدول وذلك لصعوبة استخراجه والتعقيدات التي تتكون منها مكامله.

تصدير أول شحنة

وفي هذا السياق قال الرئيس التنفيذي لشركة نفط الكويت عماد سلطان، إن يوم 22 مايو الماضي يعد يوما مميزا في تاريخ الصناعة النفطية الكويتية حيث حققت مؤسسة البترول الكويتية ممثلة بشركة نفط الكويت وقطاع التسويق العالمي إنجازا مهما من خلال تصدير أول شحنة من النفط الخام الثقيل للسوق العالمي.

أكد سلطان أن هذا الإنجاز يأتي تنويجا لعمل دؤوب استمر لسنوات عدة مبينا أن مشروع النفط الثقيل في حقل جنوب الرقعة يعتبر من أكثر المشاريع الفنية صعوبة وتعقيدا في تاريخ شركة نفط الكويت.

وذكر أن تصدير هذا النوع من النفط الخام من شأنه تحقيق إيرادات إضافية للدولة في الوقت الحاضر كما سيسهم في تلبية جزء حيوي من الاحتياجات المحلية للطاقة متى ما تم تشغيل مشروع مصفاة الزور الجديدة. وأفاد بأنه تم اكتشاف النفط الثقيل لأول مرة في الكويت عام 1979 من خلال حفر أول بئر استكشافية في حقل جنوب الرقعة حيث قامت شركة نفط الكويت بتطوير برنامجين

المؤشرات تتراجع جماعياً للأسبوع الثاني على التوالي

6 مليارات دولار خسائر سوقية للبورصة خلال 7 جلسات

تراجعت القيمة السوقية للبورصة الكويتية 6.08% بعد 7 جلسات من الهبوط المتواصل، لتصل إلى أدنى مستوياتها خلال شهرين. وبلغت القيمة السوقية للبورصة الكويتية نحو 27.704 مليار دينار وهو أدنى مستوى منذ 18 مايو الماضي، حيث بلغت القيمة السوقية للبورصة آنذاك 27.491 مليار دينار.

وساهم الهبوط المتواصل للبورصة الكويتية منذ آخر ارتفاع يوم الاثنين 13 يوليو الجاري، ليكبد البورصة خسائر سوقية بنحو 1.8 مليار دينار، حيث بلغت القيمة السوقية آنذاك 29.498 مليار دينار.

وسجلت القيمة السوقية للبورصة الكويتية خسائر سوقية بنحو 676 مليون دينار، حيث بلغت تلك القيمة في ختام التعاملات 28.830 مليار دينار، لتبلغ نسبة الانخفاض اليوم 2.38%.

وجاء انخفاض القيمة السوقية للبورصة الكويتية في الجلسات



في الإعلان عن النتائج المالية للربعين الأول والثاني من العام الجاري، وزيادة الضغوط على السوق الكويتية، ويفتح باب الشائعات حول مصير تلك الشركات ووضعها المالي ومدى تعرضها للأثار السلبية الناجمة عن تفشي جائحة فيروس كورونا.

الآخيرة بالتزامن مع عدة عوامل أبرزها تأخر الشركات المدرجة وخاصة البنوك القيادية في الإعلان عن النتائج حتى قبل نهاية مهلة الإفصاح بثلاثة أسابيع. وقال المحلل الفني لسوق المال، مصطفى الجارحي، إن تأخر الشركات

مجموعة العشرين تبحث ملف التعافي

الاقتصادي في ظل جائحة كورونا



جائحة فيروس كورونا لتحقيق الالتزامات التي اتفق عليها القادة استجابة للجائحة من أجل حماية الأرواح وسبل العيش واستعادة النمو الاقتصادي. وأعرب الشربا المشاركون خلال الاجتماع عن رضاهم بمدى التقدم المحرز حتى الآن، وقاموا بتقديم مبادراتهم حيال الخطوات القادمة الاجتماعات الشربا المقبلة وقمة قادة مجموعة العشرين في شهر نوفمبر.

للتعافي بشكل أقوى في كافة أرجاء العالم. كما استعرض الشربا، المشاركون التقدم المحرز في كافة مسارات العمل الأخرى في مجموعة العشرين، وسبل المضي قدما لقمة قادة مجموعة العشرين في شهر نوفمبر. وافتتح الاجتماع الشربا، السعودي لمجموعة العشرين، فهد المبارك، مشددا على أهمية مواصلة جهود مجموعة العشرين أمام

عقد ممثلي قادة مجموعة العشرين «الشربا» اجتماعهم الاستثنائي الثاني افتراضيا، في ظل رئاسة المملكة العربية السعودية لمجموعة العشرين، بمشاركة كافة أعضاء مجموعة العشرين والدول المدعوة والمنظمات الدولية. واستعرض ممثلو قادة مجموعة العشرين، وفقاً لبيان صحفي، التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات التي اتفق عليها قادة مجموعة العشرين في قمتهم الاستثنائية التي عُقدت في شهر مارس؛ حيث ركزوا على مواضيع الصحة والاقتصاد العالمي والتجارة والتعاون الدولي.

وناقش ممثلو القادة «الشربا»، سبل تعزيز المتانة على المدى الطويل من خلال تحسين الجاهزية وتعزيز جهود حماية البيئة الصحية وأنظمة الحماية الاجتماعية، والاستجابة العاجلة لدعم الدول الأقل نموا

وبالرغم من قيام الحكومة الكويتية بعدة إجراءات لتخفيف وقك القيود على بعض الأنشطة الاقتصادية بعد الإغلاق، إلا أن ضبابية المشهد حول توصل الدول الغربية إلى لقاح آمن يعالج الفيروس لا زال يلقي بظلال سلبية على الاقتصاد العالمي بشكل عام، والكويتي على الأخص.

وسجلت القيمة السوقية للبورصة الكويتية خسائر بنحو 7.933 مليار دينار (25.89 مليار دولار) منذ نهاية 2019 وحتى ختام جلسة اليوم الأربعاء، بانخفاض نسبته 22.3%، حيث بلغت تلك القيمة في نهاية العام الماضي 35.637 مليار دينار (116.29 مليار دولار).

الجدير بالذكر أن البورصة تراجعت نهاية الأسبوع الماضي بشكل حاد حيث هبط مؤشرها العام 2.39%، وسجل السوق الأول نسبة التراجع الأكبر بقرابة الـ 3%، كما هبط المؤشران الرئيسي و«رئيسي 50» بحدود 0.9% و1.45% على الترتيب.

تخديد سعر فحص «كورونا» من اختصاص وزارة الصحة

الطيران المدني: استرداد قيمة حجوزات السفر والفنادق المlfية حتى 31 يوليو

الاجتماعي «تويتر»، اليوم الجمعة: «نؤكد بأن اعتماد وترخيص المختبرات لإجراء فحص PCR لفيروس كوفيد 19 وتحديد سعر الفحص هو من اختصاص وزارة الصحة».

وأشارت، إلى ترحيبها بتعدد المختبرات المعتمدة في البلاد لتسهيل الأمر على المسافرين.وأوضحت، أن شهادة فحص الـ PCR مطلوبة فقط للمطارات التي تشترط هذه الشهادة، وقالت: «نوصي المسافرين قبل إصدار التذكرة بالإستفسار من شركة الطيران أو مكتب السياحة والسفر عن الإجراءات التي يتم تطبيقها في المطار الذي سوف يسافر له لأن الإجراءات تختلف من مطار لآخر ويتم تحديثها من وقت لآخر».

وذكرت وزارة الصحة الكويتية، أنها تقدم فحص الخلو من فيروس كورونا المستجد في المستشفيات والمراكز الصحية التابعة لها مجاناً للمواطنين والمقيمين وذلك وفق اشتراطات صحية محددة.

وتستمر 6 شهور بنسبة تشغيل لا تزيد عن 30 في المئة وعدد الركاب المتوقع لا يزيد عن 10 آلاف راكب يوميا وبحد أقصى متوقع للرحلات 100 رحلة يوميا.

وتبدأ المرحلة الثانية، من 1 فبراير 2021 وتستمر أيضا 6 شهور بنسبة تشغيل لا تزيد عن 60 في المئة وعدد الركاب المتوقع لا يزيد عن 20 ألف راكب يوميا والحد الأقصى المتوقع للرحلات 200 رحلة يوميا.

أما المرحلة الثالثة، ستنبدأ من 1 أغسطس 2021 بنسبة تشغيل 100 في المئة وعدد الركاب المتوقع أكثر من 30 ألف راكب يوميا والحد الأقصى المتوقع للرحلات 300 رحلة يوميا.

على الجانب الآخر، أكدت الإدارة العامة للطيران المدني في الكويت، أن تحديد سعر فحص كورونا «PCR»، من اختصاص وزارة الصحة. وقالت الطيران المدني في تغريدة على حسابها الرسمي بموقع التواصل



وأعلنت اللجنة العليا لإعادة تشغيل الرحلات التجارية في مطار الكويت الدولي أن خطة التشغيل تتكون من ثلاث مراحل رئيسية تبدأ الأولى من 1 أغسطس المقبل

التجاري المغادرة من والقادمة إلى مطار الكويت الدولي اعتبارا من 14 مارس الماضي وذلك ضمن الاجراءات التي تتخذها الدولة لمواجهة تداعيات كورونا.